مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9529

الخميس، 11 كانون الثاني/يناير 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد دو ريفيير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إفستيغنيفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2023/1075)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 10/10.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2023/1075)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ليوناردو سانتوس سيماو، الممثل الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ وسعادة السيدة لوري – آن تيرو – بينوني، مديرة المكتب الإقليمي لمعهد الدراسات الأمنية لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/1075، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيماو.

السيد سيماو (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أعرض اليوم تقرير الأمين العام (S/2023/1075) عن الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

في البداية، أود أن أشيد بالرئاسة الفرنسية على قيادتها في إطار مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير في هذه الأوقات العصيبة.

على مدى الأشهر الستة الماضية، شهدت الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تطورات متناقضة. فمن ناحية، تحقق تقدم كبير في توطيد الديمقراطية، ومن ثم الاستجابة للرغبة في التغيير لدى جيل من الشباب كثيري المطالب على نحو متزايد. ومن ناحية أخرى، لا تزال الحالة الأمنية وتحديات الحوكمة من الشواغل الرئيسية التي تؤثر تأثيرا كبيرا على حياة المجتمعات المحلية وتهدد باستمرار بمحو التقدم المحرز في مجالات أخرى.

لقد أظهرت الانتخابات الرئاسية في ليبريا قدرة المؤسسات على إجراء انتخابات ذات مصداقية وتشكيل حكومات تتمتع بالشرعية الدستورية. والواقع أنه في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، وفي أعقاب الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي شهدت منافسة حامية، هنأ الرئيس المنتهية ولايته جورج ويا خصمه ودعا إلى الوحدة الوطنية. وكانت تلك لحظة سياسية حاسمة بالنسبة لبلد لا تزال فيه أهوال الحرب الأهلية حاضرة بقوة في ذاكرة الشعب. وفي السنغال أيضا، فإن الحماس لاختيار الزعيم المقبل للبلد في الانتخابات الرئاسية المقررة في 25 شباط/فبراير، والتي من المحتمل أن تكون واحدة من أكثر الانتخابات تنافسية، لا تخطئه عين. وأظهرت غانا أيضا التزامها بالديمقراطية بانخراط الحزبين الرئيسيين في عملية شفافة وانتخاب مرشحيهما لأعلى منصب حكومي استعدادا للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر.

(تكلم بالإنكليزية)

غير أنه في الوقت نفسه، أدت المواجهات في كل من سيراليون وغينيا – بيساو إلى تأليب عناصر الأجهزة الأمنية على بعضهم بعضا. وتُذكّر تلك الأحداث، التي تأتي في أعقاب العمليات الانتخابية، بالحاجة إلى بناء مصداقية المؤسسات وعمليات الحوكمة الديمقراطية بطريقة مستدامة، وإلا فإن أوجه الضعف الكامنة من المرجح دائما أن تعاود الظهور بطريقة أو بأخرى.

وفي سيراليون، من المأمول أن تساعد روح اتفاق الوحدة الوطنية الموقع في تشرين الأول/أكتوبر 2023 بين الحكومة وحزب المعارضة الرئيسي، وكذلك جهود المصالحة الجارية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في التغلب على التوترات الحالية. وفي غينيا – بيساو، بدا أن التوترات داخل المؤسسات، التي بلغت ذروتها بحل البرلمان للمرة الثانية، قد بددت فرصة لإجراء الإصلاحات الأساسية التي طال انتظارها. ومستقبلا، سيكون من

الضروري إجراء مراجعة دستورية توضح توزيع السلطات ليتسنى كسر حلقة عدم الاستقرار التي يعاني منها البلد بشكل نهائي. وفي منطقة الساحل الوسطى، شهدنا أيضا تغييرا غير دستوري آخر للحكومة في النيجر في تموز/يوليه، مما أدى إلى إنشاء حزام من الحكومات التي يقودها العسكريون في منطقة الساحل وزاد من التحديات الكبيرة المتعلقة بالحكم وبالأوضاع الإنسانية والأمنية التي نواجهها في تلك المنطقة. ويمكن القول إن احترام الحريات الأساسية، ولا سيما حرية التجمع والتعبير، أمر لا غنى عنه لبناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات. ومما يؤسف له أن اعتقالات الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والقيود المفروضة على الوصول إلى الإنترنت وحرية الصحافة، من بين شواغل أخرى، فاقمت مرة أخرى التصورات بتضاؤل الحيز المدني والسياسي في بعض البلدان.

وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، استعادت القوات المسلحة المالية مدينة كيدال في شمال البلد. ومع أنه من المتوقع اتخاذ خطوات أكثر أهمية لتوفير الخدمات الأساسية في الشمال، بدا أن إعادة تعيين حاكم بعد 10 سنوات من غياب الدولة المركزية يمثل خطوة مهمة أخرى في سياق النزاعات المتداخلة في مالي. ولكن في ذلك السياق، تحيط مستويات عالية من عدم اليقين بحالة اتفاق السلام والمصالحة في مالي، والأهم من ذلك، بعملية الانتقال السياسي التي لم تنجح بعد في تحديد موعد للانتخابات المتفق عليها مسبقا. وفي الوقت نفسه، لا يزال انعدام الأمن سائدا في مناطق شاسعة من البلد، بما في ذلك الهجمات على معسكرات الجيش والمدنيين، حيث تحاصر جماعات إرهابية حاليا مناطق واسعة من البلد تشتد فيها الاحتياجات الإنسانية. وبينما تندد منظمات حقوق الإنسان في بوركينا فاسو بالتجنيد القسري للمنتقدين في قوات الأمن، سلط الهجوم الواسع النطاق على مدينة دجيبو في شمال البلد بعد سنوات من الحصار والحرمان الضوء مرة أخرى على التحديات التي تواجهها السلطات الانتقالية لإعادة إرساء الأمن في جميع أنحاء الأراضي الوطنية.

ووسط هذه الأجواء، لا تزال الحالة الإنسانية في منطقة الساحل متردية. وعلى الرغم من التحسينات الهامشية في بعض المناطق، فقد ارتفع عدد الأشخاص في منطقة الساحل الوسطى بأكملها الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية بنسبة 8 في المائة مقارنة بما كان عليه عام 2022 ليصل الآن إلى 34.5 ملايين شخص. ومن الجدير بالذكر بشكل خاص أن هذه الفترة شهدت ارتفاعا كبيرا في عدد اللاجئين الذين يصلون إلى موريتانيا التي تعاني من استنزاف قدراتها على فرز الوافدين، الأمر الذي يتطلب نهجا وقائيا بقدر ما يتطلب توفير المزيد من الدعم.

وأود أن أكرر ما عبَّر عنه المجلس من الإشادة بحفظة السلام الذين جادوا بأرواحهم في خدمة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبقدرة شعب مالي على الصمود. وفي سياق انسحاب البعثة، تجري حاليا مناقشات بين مقر الأمم المتحدة وسلطات مالي من أجل التوصل إلى تفاهم بشأن دور مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل السياسية المتبقية. ومن بين الخطوات الأخرى، ستزور بعثة لدعم الانتخابات باماكو قريبا. ومع انتقال مالي إلى مرحلة ما بعد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، يجب أن نقيم تلك التجربة التي دامت عقدا وأن نستخلص الدروس اللازمة للاسترشاد بها في المستقبل الذي يقترب بسرعة. وستواصل الأمم المتحدة، بوصفها إرثا من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، الاضطلاع بدور رئيسي في دعم شعب مالي. وما زلنا ملتزمين بتحقيق ذلك.

وفي الوقت نفسه، يُنبئ إغلاق بعثة الأمم المتحدة ورحيل القوات الأجنبية وعدم اليقين بشأن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بعد انسحاب بوركينا فاسو والنيجر منها بإعادة تشكيل آليات التنسيق الأمني على الصعيد الإقليمي. وعلى النقيض من ذلك، أسهمت العمليات المنسقة في إطار القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في تحقيق بعض الاستقرار الهش في منطقة بحيرة تشاد.

وفي هذا المنعطف، أود أيضا أن أهنئ المجلس على اعتماده إطارا لاستخدام الاشتراكات المقررة لتمويل عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وهذا أمر حتمي حيث تجري مناقشات

بشأن كيفية إعادة توجيه أدوات الأمم المتحدة للسلام والأمن لمواجهة التهديدات والتحديات المعاصرة. وفي هذا الصدد، نرحب بإمكانية نشر فريق احتياطي تابع للاتحاد الأفريقي في إطار تلبية الاحتياجات الأمنية الإقليمية. ولذلك، يحدوني الأمل في التنفيذ الكامل للقرار 2719 (2023) قريبا. وعلاوة على ذلك، أشعر بالتفاؤل لأن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تتخذ خطوات من أجل التفعيل الكامل لخطة عملها ذات الأولوية للفترة 2020–2024 لاجتثاث الإرهاب في المنطقة باستخدام مساهماتها الإلزامية لاتخاذ خطوة حاسمة للقضاء على انعدام الأمن في منطقة الساحل ومنع المزيد من المعاناة وإعادة الأطفال إلى مدارسهم.

ونظرا لأن عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس لا يزال مرتفعا بشكل مثير للقلق، مع إغلاق آلاف المدارس بسبب انعدام الأمن – وهو ما يفاقم من أوجه العجز في أنظمة التعليم التي كانت مجهدة بالفعل – عقد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 ندوة حول العلاقة بين الأمن والوصول إلى التعليم والحوكمة في وسط منطقة الساحل وغرب أفريقيا، عملا بقرار مجلس الأمن 2601 (2021). واستشرافا للمستقبل، فإن المداولات وفرت مدخلا لخريطة طريق لأصحاب المصلحة المتعددين لتوفير التعليم في حالات الطوارئ باعتباره أهم وسيلة للأطفال لتشكيل مستقبلهم وبناء بلدانهم.

وكمثال على جهود المكتب لمعالجة الأسباب الجذرية للإقصاء وسوء الإدارة، جاء مؤتمر نقابة المحامين في غرب أفريقيا، الذي عقد في آب/أغسطس 2023 ونُظم بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في وقت تنتشر فيه الادعاءات التي تشجب عدم استقلال السلطة القضائية، مما يؤثر بشكل خطير على تصورات سيادة القانون ومصداقية المؤسسات. وأعاد الحدث تنشيط النقابة التي ظلت خاملة لفترة طويلة، مما أدى إلى البدء في تنقيح نظامها الأساسي وإزالة العوائق التي تحول دون أدائها لمهامها. وبتلك الروح، سنواصل بالمثل العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن إضفاء الطابع الرسمي على منتدى وزراء العدل بالجماعة.

ومع الاعتراف بالخطوات الجديرة بالثناء التي اتخذتها غامبيا للنهوض بتنفيذ توصيات لجنتها للحقيقة والمصالحة والتعويضات، فإن عملية تضميد الجراح على الصعيد الوطني ستظل غير مكتملة ما دامت غامبيا تحت إطار دستورها لعام 1997، وهو الدستور الوحيد حاليا داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي لا يتضمن حدودا زمنية لشغل منصب الرئاسة. وإذ أدعو الشركاء إلى دعم عملية العدالة الانتقالية بسخاء، أود أن أحث الجهات الفاعلة السياسية في غامبيا على كفالة اعتماد دستور جديد، وهي عملية معلقة منذ عام 2020، قبل نهاية العام، على النحو الذي توخته الحكومة.

وفي مواجهة التحديات المتعددة، سيواصل المكتب مسيرته وسينشر قدراته، باستخدام المساعي الحميدة، ويحث على إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ونحن نبذل جهودا مدروسة لتعزيز تعاوننا مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية – لأنه لا يمكننا أن نحقق تأثيرا مجديا ومستداما إلا عندما نتكلم جميعا بصوت واحد، ونتفاعل مع الحكومات والشركاء. واسمحوا لي، في هذه المرحلة، أن أشيد بزملائنا من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجودة في الميدان وتؤدي مهامها باطراد في مواجهة ظروف بالغة الصعوبة.

وفي المقام الأول، بصفتنا مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ما زلنا نركز بثبات على تعزيز الحوار. ففي خضم العمليات الانتقالية المتعثرة، استخدمنا ميزتنا النسبية الفريدة من خلال الاستفادة بشكل فعال من قنوات الاتصال الخاصة بنا مع جميع الأطراف، وهو ما حظى بتقدير كبير من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين. ومن هذا المنطلق، أسهمنا في تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للخروج من المأزق، وأرحب بالقرار الذي اتخذته هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باستئناف الحوار مع السلطات الانتقالية المعنية والنظر في استعراض الجزاءات. وسنواصل الدعوة إلى الحوار لتسريع العودة إلى النظام الدستوري، بما يتماشى مع تطلعات المواطنين، وكفالة الشفافية واستيعاب الجميع واحترام حقوق الإنسان في إدارة العمليات الانتقالية.

قبل بضعة أسابيع، اختُتم المؤتمر الثامن والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في خطوة أخرى نحو التصدي لتغير المناخ. وكما نعلم جميعا، على الرغم من أنها ساهمت بأقل قدر في الاحترار العالمي، فإن النظم الإيكولوجية الهشة، خاصة في الشريط الساحلي، تتأثر بشكل خاص. وكما يتضح من الحالتين في حوض بحيرة تشاد ومنطقة ليبتاكو – غورما، فإن الأثر السلبي لتغير المناخ، مثل الجفاف الطويل الأمد ومواسم الأمطار التي لا يمكن التنبؤ بها والتي تسبب الفيضانات، على السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل واقع معيشي لا يمكننا تجاهله. وتشير نتائج تقييمات المخاطر المناخية التي أجراها المكتب إلى أن تغير المناخ يزيد المخاطر الأمنية من خلال تفاقم النزاعات بين القبائل، وزيادة التوتر الاجتماعي، وساهم في النزوح، والتوزيع غير العادل للموارد الطبيعية أو عدم المساواة في الوصول إليها، والهجرة من الأرياف إلى المدن، والعنف والانحراف. وبدعوته لحضور مناسبات مخصصة في دبي، الإمارات العربية المتحدة، أظهر المكتب كيف تتداخل هذه الظواهر في كثير من الأحيان مع تفشي انعدام الأمن الذي نشهده حاليا.

ومع جفاف الآبار وبوار الأراضي – في حين تدمر الفيضانات مناطق أخرى – فإن النساء غالبا ما يتحملن وطأة تقلبات المناخ والنزاع. من الضروري أن تأخذ المرأة مكانها في هيئات صنع القرار. ولذلك، فإنني أحيي التطبيق الفعال لالتزامات وسياسات الإجراءات الإيجابية في انتخابات العام الماضي في بنن وسيراليون وكوت ديفوار، مما أدى إلى زيادة كبيرة في تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية. ومن هذا المنطلق، أود أن أناشد البرلمانيين وأصحاب المصلحة والشركاء الدعوة، كخطوة أولى هامة، إلى إصدار التشريعات ذات الصلة، ولا سيما في غامبيا وغانا وليبريا ونيجيريا.

(تكلم بالفرنسية)

مرة أخرى، أود أن أشكر المجلس على دعمه في الاضطلاع بمهمة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وتماشيا مع ولايتنا، سنواصل العمل مع شركائنا الإقليميين والدوليين من أجل توطيد السلام والأمن والديمقراطية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد سيماو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة تيرو – بينوني.

السيدة تيرو – بينوني (*تكلمت بالفرنسية*): إنه لمن دواعي السرور والشرف أن أتكلم هذا الصباح في جلسة مجلس الأمن نصف السنوية بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وأود أن أعرب عن امتنان معهد الدراسات الأمنية للدعوة الكريمة الموجهة إلينا.

إن معهد الدراسات الأمنية هو منظمة أفريقية تهدف إلى تعزيز الأمن البشري في القارة من خلال البحوث المستقلة ومختلف أشكال الدعم التقني وبناء القدرات.

مع التصفية الجارية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والإعلان عن حل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وقوتها المشتركة، ستظل هذه الجلسة نصف السنوية أحد المنتديات القليلة لتبادل الآراء بشأن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في مجلس الأمن، حتى مع استمرار المنطقة في مواجهة تحديات سياسية وأمنية وبيئية ومناخية وإنسانية وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، كما ذكّرنا الممثل الخاص بحق في بيانه.

وفي بداية الأزمة المالية في عام 2012، لو طُلب منا أن نتخيل سيناريوهات، لكانت الحالة التي تجد المنطقة نفسها فيها حاليا أحد أسوأ السيناريوهات. وأشير هنا إلى الاتساع السريع لنطاق انعدام الأمن المنسوب إلى الجماعات الإرهابية وإلى الخلافة، وفي بعض الحالات، تكرار التغييرات غير الدستورية للحكومات، لا سيما في البلدان الأكثر تضررا من انعدام الأمن. وأُشير إلى الضعف التدريجي لديناميات التعاون الإقليمي وإلى التشكيك في عمليات السلام، ولا سيما في مالي.

وينبغي للحالة الراهنة في المنطقة أن تجعلنا جميعا نتساءل عن الخيارات التي اتخذها المجتمع الدولي خلال العقد الماضي. وهي تدعونا إلى استخلاص العبر حتى لا تكون السنوات العشر المقبلة عقدا آخر ضائعا. والواقع أن شعوب المنطقة ستدفع الثمن الأكبر لتلك

الأخطاء. وتذكرنا هذه الحالة أيضا بعدم وجود حل سريع على المدى القصير. ومن هذا المنطلق، يجب أن تشكل إجراءاتنا الفورية جزءا من نهج متوسط وطويل الأجل لتعزيز التغيير الهيكلي لمجتمعاتنا في غرب أفريقيا.

وفي هذا الصدد، أود أن أتشاطر مع أعضاء المجلس بعض الأفكار التي ناقشتها أنا وفريقي في معهد الدراسات الأمنية بشأن اتجاهين من الاتجاهات التي ذكرتها للتو، وهما تزايد انعدام الأمن وإدارة عمليات الانتقال العسكري، ونأمل أن يكون ذلك مفيدا لأعضاء المجلس.

في سياق العمل الذي اضطلع به معهد الدراسات الأمنية، أجرينا مقابلات مع مئات الأشخاص المرتبطين بجماعات إرهابية في البلدان المتضررة في المنطقة، مما مكننا من إثبات أن الجماعات المسلحة العاملة في منطقة الساحل كانت تحصل منذ عام 2012 على الإمدادات، وخاصة الوقود، من بعض البلدان الساحلية وتعيد بيع الماشية المسروقة أو الذهب المتأتي من تعدين الذهب بصورة غير قانونية لأغراض تأمين التمويل في بعض البلدان الساحلية. وكان ذلك قبل وقت طويل من وقوع الهجمات الإرهابية في تلك البلدان.

وإذ نكرر التأكيد على أهمية مواصلة الاستثمار في الوقاية، فإن عملنا يُظهر أيضا أن النظرة الحالية في بعض العواصم إلى منطقة الساحل كمنطقة ضائعة، والاعتقاد بأن كل ما تبقى فعله هو إعادة توجيه الجهود والموارد إلى البلدان الساحلية، نظرة مضللة وغير صحيحة وأن تداعيات هذا النمط من التفكير سيكون لها تأثير دائم على رفاه السكان وعلى أمن المنطقة واستقرارها. ولذلك، يجب أن نعيد التفكير في استجاباتنا على وجه السرعة، آخذين في الاعتبار الارتباط والترابط بين تلك المناطق، فضلا عن الطابع المتعدد الأبعاد للتدفقات فيما يتعلق بالعرض والتمويل والتجنيد والتي تؤجج انعدام الأمن والمتعلقة – وهي حقيقة لا تعبر عنها بما فيه الكفاية عبارة ”امتداد التداعيات من منطقة الساحل إلى المنطقة الساحلية“.

وفيما يتعلق بمسألة الموارد البشرية، وأختتم بذلك الاتجاه الأول، أود أن أشدد على أهمية استشراف الانسحاب الحتمي للجماعات الإرهابية. وسأشرح ذلك. عاجلا أم آجلا، سيحاول الأشخاص المتورطون في الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل والبلدان الساحلية أو المرتبطون بها أن ينسحبوا منها، كما كان الحال في حوض بحيرة تشاد، حيث انسحب المقاتلون من مختلف فصائل بوكو حرام في أعقاب الانتصارات العسكرية التي حققتها الحكومات وعقب عمليات الحوار وعقب القتال العنيف بين الفصائل الإرهابية المتنافسة، أو لأنهم سئموا من العنف بكل بساطة.

ولذلك، ينبغي لدول المنطقة والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية والأمم المتحدة أن تبدأ التحضير لذلك الاحتمال الآن. ولكي نفعل ذلك، يجب أن نتعلم من التجارب – الإيجابية منها والسلبية – لعمليات نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين في بلدان حوض بحيرة تشاد. ويخطر في بالي بصفة خاصة إطلاق دعوات إلى الانسحاب والتنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي ومعالجة المسائل الجنسانية وتلبية احتياجات المجتمع المحلي وإنشاء نظم قانونية ملائمة. ولذلك، يجب أن نهيئ مجالات أخرى لتبادل الآراء، حيث يمكن عرض ومناقشة التجارب التي يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في الحد من النزاعات في المنطقة والبناء عليها وتعديلها بحسب السياقات المختلفة.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى الاتجاه الثاني والأخير، أي إدارة العمليات الانتقالية الحالية.

قبل 10 سنوات تقريبا، كانت مالي وبوركينا فاسو والنيجر وغينيا تمر بالفعل بمرحلة انتقالية بعد تغييرات غير دستورية مماثلة للحكومة. وبالنظر إلى تأثير التقلب السريع هذا وحقيقة أن تلك الدورات أصبحت أقصر فأقصر في بعض تلك البلدان، يتحتم تقديم نوع من الدعم للعمليات الانتقالية باعتماد نهج وقائي لتجنب تهيئة الظروف التي قد تؤدي إلى انقلاب لاحقا. غير أنه وبغية تحقيق أفضل النتائج من العمليات الانتقالية الجارية، يجب أن نتمعن في محتواها عبر تحديد المجالات التي يمكن إحراز تقدم فيها بغض النظر عن السياق. وحتى الآن، تبذل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي

والأمم المتحدة وجهات فاعلة خارجية أخرى جهودا مضنية للضغط على السلطات العسكرية لضمان أن تكون تلك العمليات الانتقالية قصيرة وأن يقودها مدنيون. وتتولى السلطات العسكرية في مالي وغينيا وبوركينا فاسو السلطة منذ 40 و 28 و 23 شهرا على التوالي. ويبدو أيضا أن هذه العمليات الانتقالية، التي سبق تمديدها غير مرة، باتت غير محددة بإطار زمني، مع تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى. ولربما الوقت قد حان للتحلي بالبراغماتية.

وسيتطلب ذلك منا أن نحلل فترات انهيار الديمقراطية كفترات حافلة بالتحديات، بكل تأكيد، وقد عرض الممثل الخاص للأمين العام تلك التحديات بوضوح شديد، ولكن ربما أيضا كفترات تنطوي على بعض الفرص. ومهما يكن من أمر، لا بد من تحديد هذه الفرص المحدودة واغتنامها إذا أردنا إرساء الأسس اللازمة لمعالجة أوجه الضعف التي تؤجج انعدام الأمن المتكرر وكفالة عدم حدوث أي تراجع. ويتطلب ذلك الهدف أيضا مواصلة التركيز على الحالة في أعقاب انتخابات ما بعد الانقلاب، بل وإعادة تقييم الآليات الوقائية التي فشلت في تجنب الانقلابات.

ولكن يجب أن نتذكر أن الهدف من ذلك ليس تشجيع العمليات الانتقالية العسكرية الطويلة. ففي النظم الديمقراطية، نتفق جميعا على أن مكان الجيش ليس في القصر الرئاسي. ولذلك، يجب أن تبقى العودة إلى النظام الدستوري هدفا رئيسيا ولكنها لا يمكن أن تكون الهدف الوحيد ولا المعيار الوحيد للنجاح. وسأتوقف عند هذا الحد.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة تيرو – بينوني على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائدا واحدا (مجموعة 3 + 1)، وهي الجزائر وغيانا وموزامبيق وبلدي، سيراليون.

وأود أن أشكر مقدمَي الإحاطتين، الممثل الخاص للأمين العام ليوناردو سانتوس سيماو والسيدة لوري – آن تيرو – بينوني، على إسهاماتهما الهامة.

ترحب مجموعة 3+1 بتقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2023/1075) وتغتنم الفرصة للإشادة بجهود السيد ليوناردو سانتوس سيماو في العمل بنشاط مع بلدان المنطقة. ونشجع وندعم جهوده الإضافية في تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة ونشكره خالص الشكر على الإحاطة التي قدمها إلى المجلس اليوم، كما سبق وذكرت.

منذ الإحاطة الأخيرة أمام المجلس (انظر S/PV.9384) وتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، شهدنا توطيد دعائم الديمقراطية في سيراليون وكوت ديفوار وليبريا ونيجيريا، فضلا عن التطورات الإيجابية المتعلقة بالعدالة الانتقالية في غامبيا. ونود بصفة خاصة أن نسلط الضوء على التقدم المحرز في تمثيل المرأة ومشاركتها في المجال السياسي في كوت ديفوار وسيراليون، حيث يستوفي كلا البلدين الحصص بل ويتجاوزانها في سياساتهما وتشريعاتهما للعمل الإيجابي.

ونشدد على ضرورة التزام البلدان التي تمر بمرحلة انتقال سياسي بجداولها الزمنية الانتخابية وكفالة توطيد الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة وإشراك المجتمع المدني في العمليات الديمقراطية. ولذلك، ترحب مجموعة 3+1 بالمناقشات المثمرة ذات الصلة حول مسألة التغييرات غير الدستورية خلال الندوة رفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي بشأن تعزيز السلام والأمن في أفريقيا التي عُقدت يومي 17 و 18 كانون الأول/ديسمبر 2023، في وهران، الجزائر.

ونلاحظ أن الاستفتاء الذي أجري في مالي في حزيران/يونيه 2023 حدد مسارا لبذل المزيد من الجهود بناء على عملية شاملة للجميع.

ونؤكد مجددا الاهمية المحورية لاتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015، الناتج عن عملية الجزائر، ونحث بقوة جميع الأطراف الموقعة على استئناف الحوار والالتزام بتنفيذ الاتفاق. وندعو مالي إلى مواصلة العمل مع المنظمات الإقليمية، من قبيل الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بغية تحقيق السلام والاستقرار في مالي.

وترحب مجموعة 3 + 1 بتنشيط عملية نواكشوط وتؤكد من جديد أهمية تنسيق كافة الجهود على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل والمناطق الأخرى. وفي ذلك الصدد، تود مجموعة 3 + 1 أن تؤكد الدور الذي يضطلع به كل من المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب ولجنة أجهزة الاستخبارات والأمن في أفريقيا وآلية الاتحاد الأفريقي للتعاون في مجال الشرطة ولجنة الأركان العسكرية المشتركة ومبادرة أكرا.

ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام على ما يبذله من جهود لتخفيف حدة التوترات قبل الانتخابات وبعدها في ليبريا وسيراليون، على التوالي، وندعو إلى تنفيذ جميع الوثائق الختامية المتفق عليها. ونشعر بالتفاؤل أيضا إزاء الزيارات الفردية التي قام بها الممثل الخاص إلى بلدين من بلدان مجموعة 3 + 1، وهما سيراليون والجزائر، من أجل تناول مسألة الحوار التشاوري المستدام ومسارات التنمية وإيجاد حلول لهما.

غير أن مجموعة 3 + 1 تواصل الإعراب عن قلقها البالغ إزاء الحالة الأمنية في المنطقة، لا سيما في بلدان منطقة الساحل، حيث يسفر احتلال الجماعات المسلحة الإرهابية والإجرامية للأراضي عن مزيد من التشرد وتدهور الحالة الإنسانية.

ونلاحظ مع القلق تزايد فك الارتباط مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والفراغ الأمني الناجم عن انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونحيط علما أيضا بحل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وإذ نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا بقوة احترامنا للسلامة الإقليمية لجميع بلدان المنطقة وسيادتها، فإننا ندعو تلك البلدان إلى الدخول في حوار مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في محاولة لإيجاد حلول شاملة للجميع للمسائل التي تؤثر على المنطقة.

وإزاء تلك الخلفية، نود أن نبدي عدة ملاحظات رئيسية.

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية، نأسف لتصاعد التوترات السياسية الناجمة عن التحول من التغيير الديمقراطي إلى التغيير غير الدستوري للحكومات في بعض بلدان المنطقة. ونشجع جميع البلدان على الوفاء بالتزاماتها بموجب الترتيبات الإقليمية من قبيل بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد وإعلان لومي بشأن إطار استجابة منظمة الوحدة الأفريقية للتغييرات غير الدستورية للحكومات، على أساس نهج تشاركي للحكم يشمل الشباب والنساء وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة.

ونرحب بالتزام الممثل الخاص للأمين العام وفريقه – بالتعاون الوثيق مع الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة – بتنفيذ القرارات الواردة في البيان الصادر عن الاجتماع العادي الرابع والستين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في 10 كانون الأول/ديسمبر 2023.

ونؤكد من جديد ضرورة أن تستعيد السلطات الانتقالية الحالية النظام الدستوري، كما نشدد مجددا على ضرورة استمرار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لكفالة تقديم الدعم اللازم لتعزيز الحكم وسيادة القانون في تلك البلدان.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، نأسف لتزايد حوادث الإرهاب والتطرف العنيف في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويظل انتشار الإرهاب من منطقة الساحل إلى الدول الساحلية يشكّل مصدر قلق كبير. ونواصل الإعراب عن إدانتنا الحازمة للهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة ضد المدنيين وأفراد الأمن في المنطقة، ونشيد بالذين فقدوا أرواحهم في تلك الهجمات. ومع إنهاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، نحث على تنسيق العمل مع البلدان المجاورة من أجل التقليل إلى أدنى حد من أي آثار أمنية سلبية أخرى على مالي والمنطقة. وعليه، فإن دور المنظمات دون الإقليمية والإقليمية، فضلا عن مكتب

الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وغيره من وكالات الأمم المتحدة، يكتسي أهمية أكبر في ذلك السياق.

ونلاحظ مع القلق تقلص الحيز المدني والسياسي في المنطقة ونحث على توسيع نطاق الآليات الوقائية وتدابير الوساطة الدبلوماسية لمعالجة تلك المشكلة.

ويساورنا قلق بالغ إزاء ما ورد من أنباء عن المسار التصاعدي لحوادث انعدام الأمن البحري في خليج غينيا، بعد سنوات من انخفاض حالات القرصنة والسطو المسلح في البحر. وفي ذلك الصدد، نحث على إبداء التعاون والتآزر في تنفيذ الأطر الرامية إلى معالجة انعدام الأمن البحري في خليج غينيا، بما في ذلك القرار 2634 (2022).

ثالثا، نأسف للحالة الإنسانية المتردية في المنطقة، لا سيما في وسط منطقة الساحل. وتدعو مجموعة 3+1 المجتمع الدولي إلى أن يولي اهتمامه إلى الحالة التي خلفت، وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أكثر من 26,1 مليون شخص في منطقة الساحل في حاجة إلى المساعدات الإنسانية والحماية في عام 2023 – بزيادة قدرها 24 في المائة عن العام السابق. ونشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بأنه حتى كانون الأول/ديسمبر 2023 كان هناك 5,3 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، بينما يعاني 1,8 مليون طفل في المنطقة من سوء التغذية الحاد.

وعلاوة على ذلك، فإن إغلاق المدارس جراء انعدام الأمن قد ترك الأطفال عرضة لمخاطر الاستغلال الجنسي والتجنيد على يد الجماعات المسلحة الإرهابية والإجرامية. ونواصل دعوة الجهات المانحة الشريكة إلى إعطاء الأولوية لتنفيذ خطط الاستجابة الإنسانية لبلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من خلال المساعدة في تحقيق هدف توفير الـ 3.5 بلايين دولار اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة، الذي لم يتجاوز تمويله 36 في المائة حتى كانون الأول/ ديسمبر 2023.

وفيما يتعلق بتغير المناخ وآثاره السلبية في المنطقة، نؤكد من جديد اعتقادنا الراسخ بأن الأزمات السائدة في المنطقة تتفاقم جراء تلك الظاهرة، التي تسببت في نزوح السكان وتنافسهم على الموارد الطبيعية المتناقصة، على سبيل المثال بين المزارعين والرعاة. ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ نداء داكار للعمل بشأن تغير المناخ والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي يدعو منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وآلية الأمن المناخي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى مواصلة العمل مع الشركاء الإقليميين والوطنيين لدعم الحكومات الإقليمية في ذلك الميدان.

و نحث على اتباع نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية ويأخذ في الاعتبار بنفس القدر التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويتطلب ذلك الدعم لمعالجة أوجه القصور في الحكم والتنمية والالتزام ببناء توافق وطني في الآراء يكفل المشاركة المجدية للنساء والشباب في عمليات صنع القرار وعمليات الحوكمة.

وفي الختام، فإن مجموعة 3+1 على استعداد للعمل مع زملائها أعضاء المجلس من أجل إصدار بيان رئاسي بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، نظرا للتطورات الهامة في المنطقة دون الإقليمية وأهمية اعتماد المجلس نهجا توافقيا إزاء المسائل ذات الصلة، وكذلك من أجل إظهار الدعم الكامل لولاية الممثل الخاص.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أحيي الممثل الخاص للأمين العام، السيد ليوناردو سانتوس سيماو، على الإحاطة التي قدمها والعمل القيم الذي يضطلع به مكتبه. وأشكر السيدة لوري – آن تيرو – بينوني على إحاطتها والمعلومات القيمة التي قدمتها.

وأشعر بالتفاؤل إزاء العلامات الدالة على استمرار تعزيز الحكم الديمقراطي وأوجه التقدم الإيجابي في مجال العدالة الانتقالية في بعض بلدان المنطقة. وقد ذكر زميلي ممثل سيراليون من فوره بعضا من أوجه التقدم هذه. ومع ذلك، تؤكد إحاطة اليوم أن الحالة الأمنية، لا سيما في منطقة الساحل، لا تزال مثيرة للقلق. وبالإضافة إلى ذلك، يستمر

تزايد الاحتياجات الإنسانية. وعلى الجبهة السياسية، لا يسير التقدم في بعض العمليات الانتقالية نحو العودة إلى النظام الدستوري كما هو مخطط لها، كما واجهنا انقلابا جديدا وعدة محاولات انقلاب أخرى في عام 2023.

وفقا لميثاق الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن مكلف باتخاذ التدابير اللازمة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها. إن المنع هو أنجع وسيلة لتجنب نشوب نزاعات جديدة وتصاعد الأزمات القائمة. ولذلك صب الأمين العام تركيزا كبيرا على جهود المنع في خطته الجديدة للسلام.

ونظرا لأهمية الاستقرار والازدهار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فإن هناك عدة مجالات تتطلب من المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات وقائية عاجلة من أجل تجنب ضياع عقد آخر وإيجاد عقد من الفرص بدلا من ذلك.

أولا، فيما يتعلق بالحكم، وتحديدا من خلال انتخابات شاملة، أجري عدد كبير من الانتخابات في غرب إفريقيا في عام 2023، معظمها سلمي. وفي نيجيريا، دعمت سويسرا الشركاء الوطنيين في الحد من العنف الانتخابي خلال فترات الحملات الانتخابية والانتخابات، ما مكن من التوصل إلى نتيجة سلمية. ونرحب كذلك بالتقدم الذي أحرز في زيادة تمثيل المرأة في الهيئات السياسية في أعقاب الانتخابات في كوت ديفوار وسيراليون. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى تعزيز وتنفيذ التشريعات المتعلقة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. ويسرنا أيضا أن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يقدم الدعم إلى بوركينا فاسو وتوغو والسنغال وغانا ومالي وموريتانيا قبل انتخاباتها هذا العام. ويشمل ذلك العمل الهام بناء المؤسسات وتعزيز الحكم الديمقراطي والعمليات والدورات الانتخابية العامة.

ثانيا، لا تزال الحالة الأمنية هشة في بعض المناطق، مع تكرار الهجمات على السكان المدنيين من قبل الجماعات الجهادية المسلحة. ومع انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وحل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، يتعين على مجلس الأمن أن يولي المزيد من الاهتمام للمنطقة. فالوقت الحالي ليس الوقت المناسب لفك الارتباط. ومن الأهمية بمكان الجمع بشكل أفضل بين الالتزامات المتعددة الجنسيات والإقليمية والثنائية من أجل التخفيف من خطر حدوث أزمة إقليمية أعمق. وينبغي له أيضا أن يدعم شراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية.

ثالثا، ما زلنا نشهد أزمة إنسانية تفاقمت بسبب عدم الاستقرار والنزاع والتشريد القسري وتغير المناخ. إن الاحتياجات الإنسانية المتزايدة باستمرار، مقترنة بتقلص الموارد والتحديات التي تعترض الوصول، والتي غالبا ما تنبع من انعدام الأمن، تؤثر سلبا على شعوب المنطقة. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2023/1075)، يحتاج أكثر من 26 مليون شخص في منطقة الساحل إلى مساعدات حيوية، ولكن خطة الاستجابة الإنسانية ممولة بنسبة 36 في المائة فقط. وقد ساهمت سويسرا في الخطة، على سبيل المثال، من خلال ضمان الاحتياجات الغذائية والتغذوية لأكثر من مليون شخص في مالي في عام 2023.

وأخيرا، فإن تغير المناخ وعواقبه على الأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل حقيقة لا يمكن تجاهلها، وتعاني المنطقة منها بشكل غير متناسب. وكما سلطنا الضوء خلال لقاء وسائط الإعلام الذي سبق هذه الإحاطة، ترحب سويسرا بالتقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا في تنفيذ نداء داكار للعمل. ويجب أن يكون ضمان التحليل المستمر لمخاطر الأمن المناخي وتحسين فهم الصلة بين المناخ والسلام والأمن جزءا لا يتجزأ من التدابير الرامية إلى تحقيق سلام مستدام. ويكتسي ذلك أهمية خاصة لمساعدة أكثر البلدان ضعفا على التكيف مع آثار تغير المناخ.

ويجب على مجلس الأمن أن يأخذ مسؤوليته عن الانخراط في العمل الوقائي مأخذ الجد. ويجب عليه أن يدعم الأمم المتحدة بفعالية في تطبيق المجموعة الكاملة من أدوات الدبلوماسية والعمل الإنساني والتنمية المستدامة وبناء السلام. وستكثف سويسرا جهودها بوصفها

شريكة في القيام بالصياغة، إلى جانب سيراليون، لضمان اعتماد مشروع بيان رئاسي يؤكد اهتمام المجلس القوي بالمنطقة. وفي ذلك الصدد، تكرر سيراليون وسويسرا كلاهما دعمنا المشترك للعمل الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا في جميع مجالات ولايته.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص سيماو والسيدة تيرو – بينوني على إحاطتيهما.

لا يزال يساور الولايات المتحدة قلق بالغ إزاء التراجع الديمقراطي في جميع أنحاء المنطقة وتدعم بقوة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ودوره الفعال في منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها ومعالجة الأزمات المتعلقة بالانتخابات وتعزيز عمليات الحوار الشامل في المنطقة. ونشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا للمساعدة في تعزيز العمليات الديمقراطية واستدامتها.

وقد أصبحت ولاية مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا الآن أكثر أهمية بالنظر إلى الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون حكومة مالي الانتقالية تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة لضمان التصفية الآمنة والمنظمة للبعثة المتكاملة. ويشمل ذلك الاحترام الكامل لالتزاماتها المستمرة بموجب اتفاق مركز القوات. ونؤيد بقوة استمرار مساعي الأمم المتحدة الحميدة في مالي ودعمها للوساطة وعملية الجزائر للسلام والانتقال السياسي. ونحث الأمم المتحدة على مواصلة العمل عن كثب مع الحكومة الانتقالية والتوصية على وجه السرعة بنقل مناسب للمهام المحددة التي كانت مسندة سابقا إلى البعثة المتكاملة في مالي إلى مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا وفريق الأمم المتحدة القطري.

ونأسف لحل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بسبب انسحاب مالي وبوركينا فاسو والنيجر. وإذ نواصل تأييد توصية الأمين العام بإنهاء الالتزام بتقديم التقارير بشأن دعم البعثة المتكاملة في مالي للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لدول منطقة الساحل، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي موازنة ذلك بزيادة عدد تقارير مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا التي يتلقاها مجلس الأمن سنويا. فالمجلس يحتاج إلى المزيد من الظهور، لا العكس، في منطقة تتطلب، كما يشير الأمين العام، نهجا جديدة إزاء تهديداتها الأمنية المعقدة واحتياجاتها الإنمائية.

وتشيد الولايات المتحدة بإطلاق سراح سالم بازوم وتقدره. ونتطلع إلى إحراز تقدم بشأن إطلاق سراح الرئيس السابق للنيجر بازوم وغيره ممن احتجزوا ظلما في أعقاب الانقلاب العسكري. ونحث على المفاوضات بين المجلس الوطني لحماية الوطن في النيجر والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونتطلع إلى اتفاق يتضمن بنودا قابلة للتنفيذ من أجل جدول زمني سريع وموثوق به للدخول في الحكم الديمقراطي في النيجر واستعادة التعاون السلمي بين النيجر وجيرانها. ونرحب بعضوية سيراليون في المجلس، ونشيد بإجراءاتها لتنفيذ أحكام اتفاق الوحدة الوطنية، ونؤيد التقدم السريع في تلك العملية الهامة. كما نود أن نشدد على الحاجة إلى منسقين مقيمين للأمم المتحدة في بوركينا فاسو والنيجر. فالمنسقون المقيمون يقودون عمل الأمم المتحدة لدعم جهود التنمية وهم في غاية الأهمية لتقديم المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها لدعم جميع الناس.

ولا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء تزايد عدم الاستقرار في غرب أفريقيا الساحلية، الذي تفاقم بسبب التوترات السياسية الداخلية والإرهاب والتطرف العنيف في منطقة الساحل، التي تظل بؤرة عالمية للوفيات المرتبطة بالإرهاب. فالإرهابيون لا يعرفون حدودا، ولا يمكن معالجة عدم الاستقرار في منطقة الساحل بفعالية من دون التعاون فيما بين دول المنطقة. ونتطلع إلى مؤتمر القمة الأفريقي لمكافحة الإرهاب الذي يعقده الأمين العام في أبوجا، حيث يمكننا مناقشة الحلول الدائمة لتلك التهديدات المشتركة.

ولا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن مجموعة فاغنر ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان وتعرض للخطر سلامة وأمن المدنيين وحفظة السلام وموظفي الأمم المتحدة. فوجودها وعملياتها يعوقان عمل الأمم المتحدة

ولا يعملان على عدم التصدي للتهديد الإرهابي والمتطرف العنيف المباشر فحسب، بل يزيدان أيضا من تفاقم المظالم الشعبية، ما يسهم في احتمال تزايد ذلك التهديد.

وأخيرا، تدعو الولايات المتحدة أعضاء مجلس الأمن إلى تنشيط العمل الجماعي لدعم شركائنا الأفارقة في التصدي للمشاكل العابرة للحدود. ونشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدعم المنطقة، وسنؤيد مشروع بيان رئاسي لإعادة تأكيد التزام المجلس بأمن مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا وأمن غرب أفريقيا.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للممثل الخاص سيماو والسيدة تيرو – بينوني على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات اليوم.

في البداية، وفي ضوء الانسحاب الأخير لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تشيد جمهورية كوريا بتفاني أفراد البعثة، الذين نفذوا ولايتهم بلا كلل في خضم ظروف صعبة.

كما إننا نقدر عمل وجهود مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وانخراطه النشط في المنطقة، لا سيما في تنفيذ مساعيه الحميدة وبناء الجسور بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية – والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وجه الخصوص – وحكومات المنطقة.

وكما أشار الأمين العام في تقريره (S/2023/1075)، فإن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل منطقة تتسم بتطورات سريعة وتعاني من توترات سياسية متزايدة وعدم استقرار. وتواجه المنطقة تحديات متداخلة تتمثل في التطرف العنيف والاتجار والجريمة المنظمة عبر الوطنية والآثار السلبية لتغير المناخ، ما يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا. وفي ضوء تلك الظروف، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، إن إقامة حكم ديمقراطي قوي وشامل أمر أساسي لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وتشيد جمهورية كوريا بالتقدم المحرز في ليبريا وغامبيا، حيث أجريت الانتخابات والإصلاحات في مجال العدالة الانتقالية بسلام. بيد أن بطء استعادة النظام الدستوري من جانب الحكومات الانتقالية في عدة بلدان بغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يثير قلقا عميقا. ونحث جميع البلدان التي تمر بمراحل انتقالية سياسية على الالتزام بالعودة في الوقت المناسب إلى النظام الدستوري بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أعقاب مؤتمر القمة الذي عقدته في كانون الأول/ديسمبر. ونتوقع أن يواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الاضطلاع بدور هام في ذلك الصدد. وطوال هذه العملية، ينبغي ضمان الحيز المدني والمشاركة الكاملة والمجدية للمرأة على جميع المستويات.

ثانيا، لا يزال انعدام الأمن على نطاق واسع في المنطقة يثير قلقا عميقا. ووفقا لتقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2023، فإن منطقة الساحل من بين أكثر المناطق تضررا على مستوى العالم حيث شهدت زيادة بمقدار 20 ضعفا في الوفيات المرتبطة بالإرهاب على مدى السنوات الـ 15 الماضية. وفي الأشهر الأخيرة، لوحظ تزايد انعدام الأمن في بلدان منطقة الساحل الوسطى، لا سيما على خلفية انسحاب بعثة الأمم المتحدة من مالي وحل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وقوتها المشتركة.

وتشكل تلك الحالة خطرا وشيكا بامتداد انعدام الأمن إلى الدول الساحلية في غرب أفريقيا. ومن المهم أن يراقب المجتمع الدولي المنطقة عن كثب لمنع حدوث فراغ أمني وأن يبحث عن نهج جديدة وفعالة للتصدي للتهديدات الأمنية والإرهاب. ولذلك، يتحتم على مجلس الأمن أن يواصل عمله المستمر في المنطقة.

وتشجع جمهورية كوريا بلدان المنطقة على تعزيز التعاون وترحب بزيادة التنسيق الأمني الإقليمي من خلال مبادرات مثل مبادرة أكرا. وفي الوقت نفسه، ينبغي التقيد الصارم بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في أي عملية عسكرية للتصدي لانعدام الأمن.

ثالثا، لا تزال الحالة الإنسانية مروعة، إذ يحتاج أكثر من 30 مليون شخص بشكل عاجل إلى المساعدة المنقذة للحياة في منطقة الساحل. وتتطلب معالجة الأسباب الجذرية للنزاع نهجا شاملا يقوم على الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام مع التركيز على الوقاية. وقدمت جمهورية كوريا دعما لمشاريع بناء السلام بتكلفة إجمالية قدرها 20 مليون دولار على مدى السنوات القليلة الماضية في بلدان الساحل لمساعدتها في بناء القدرة على الصمود في مواجهة الهشاشة. وفي هذا الصدد، تؤيد كوريا التعاون الوثيق بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن.

وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم أوجه الضعف القائمة، مما يزيد من تعريض السلام والأمن في المنطقة للخطر. ويتمتع مكتب الأمم المتحدة بمكانة فريدة تمكنه من التصدي بشكل شامل لذلك التحدي العابر للحدود من خلال شراكات واسعة النطاق. وتشجع جمهورية كوريا تعاون المكتب مع بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ونشدد أيضا على ضرورة مواصلة وزيادة دعم البعثة بالخبرات المطلوبة، بما في ذلك من خلال تعيين مستشار معني بالمناخ وشؤون الأمن.

في الختام، تؤكد جمهورية كوريا من جديد دعمها الثابت لعمل الممثل الخاص سيماو ومكتب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في توطيد السلام في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وننضم أيضا إلى الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – وهم الجزائر وسيراليون وموزامبيق، فضلا عن غيانا – وسويسرا وأعضاء آخرين في الدعوة إلى اعتماد مشروع بيان رئاسي لتأكيد دعمنا لبعثة مكتب الأمم المتحدة.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص سيماو والسيدة تيرو – بينوني على إحاطتيهما.

منذ العام الماضي، تبذل بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل جهودا كبيرة للحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة. ويسر الصين أن ترى نيجيريا وسيراليون وكوت ديفوار قد أكملت انتخاباتها بنجاح، بينما تنخرط السنغال وتوغو بصورة كاملة في حوارات سياسية أسفرت عن نتائج إيجابية.

بيد أن الحالة في المنطقة لا تزال تواجه صعوبات وتحديات متعددة. ولا تزال الحالة السياسية في بعض البلدان متقلبة، مع تزايد التوترات الاجتماعية داخليا. ومن المقرر إجراء انتخابات عامة هذا العام في عدة بلدان في غرب أفريقيا. ودخلت عمليات الانتقال السياسي وعمليات السلام في مالي والنيجر وبلدان أخرى مرحلة حرجة.

وتؤيد الصين بلدان المنطقة في تضييق هوة خلافاتها الداخلية من خلال الحوار السياسي بغية تهيئة الظروف المؤاتية للسلام والمصالحة. ومن المهم أن نجلب الثقة والأمل إلى الناس من خلال تحسين الحوكمة وتعزيز سلطة الدولة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بلدان المنطقة في اختيار مسارات التنمية الخاصة بها بصورة مستقلة، وفقا لظروفها الوطنية. فقد ثبت أنه لا قيمة لفرض نماذج خارجية للحوكمة ومحاولة التحول الديمقراطي عندما يتعلق الأمر بمعالجة الأسباب الجذرية للاضطرابات، بل إن ذلك يؤدي، في بعض الحالات، إلى فوضى جديدة.

وتؤيد الصين الدور البناء الذي تواصل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الاضطلاع به في الشؤون الإقليمية. وينبغي أن يبذل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل جهوده لدعم العمليات السياسية وعمليات السلام في مالي وغيرها من البلدان وفقا لإرادة البلدان المعنية، مع الحرص على تحقيق التآزر مع الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية.

لطالما كانت بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في طليعة الكفاح الدولي للتصدي الإرهاب. وكانت بلدان أخرى، بما فيها النيجر ومالي ونيجيريا وبوركينا فاسو، سباقة في مكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار وبذلت جهودا وتضحيات هائلة في القيام بذلك. وأكدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مؤتمر القمة الذي عقدته في الشهر الماضي من جديد التزامها بالتعجيل بنشر القوات الاحتياطية الإقليمية وبتنفيذ عمليات مشتركة لمكافحة الإرهاب. وتستحق تلك الجهود تقديرنا.

ومع ذلك، لا تزال القوات المتطرفة والإرهابية متفشية في الوقت نفسه. وبينما يمر التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل بحالة صعبة في الوقت الراهن، ينبغي لبلدان المنطقة، في سياق مواجهة التحديات المشتركة، التمسك برؤية الأمن المشترك وتوحيد الصفوف في عمليات مكافحة الإرهاب وتعزيز كل حلقات السلسلة بلا استثناء في مجال مكافحة الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقيم الدروس المستفادة من الماضي وأن يدعم، من خلال نهج أكثر واقعية وفعالية، بلدان المنطقة في رفع مستوى قدراتها على مكافحة الإرهاب وتنشيط التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب دون تأخير.

ومنذ العام الماضي، تواجه بلدان المنطقة تحديات متعددة، مثل تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع التضخم وانعدام الأمن الغذائي والأزمات الإنسانية. وتلك المشاكل حادة في بعض البلدان ويجب عدم تجاهل أثرها السلبي على الحالة السياسية والأمنية. ويدعو تقرير الأمين العام (S/2023/1075) إلى إيلاء اهتمام أكبر لتلك المسائل وإلى اتباع نهج كلي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

ولتحقيق نتائج ملموسة في المنطقة، ينبغي لمكتب الأمم المتحدة أن يعزز تنسيقه مع الأفرقة القطرية المعنية وأن يتبع نهجا متكاملا إزاء المهام المتصلة بالسلام والتنمية وأن يدعم خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل والاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وفي غضون ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي والتقني لبلدان المنطقة فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية والعمالة وتوليد الدخل بغية تعزيز سبل معيشة الناس.

ومن خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في إطار منتدى التعاون الصيني الأفريقي ومبادرة التنمية العالمية، ما فتئت الصين تقدم الدعم لبلدان المنطقة لتعزيز بناء القدرات ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع التي ستساعد على البناء التدريجي لأسس السلام والاستقرار الدائمين. وسيتوجه وزير خارجية الصين، السيد وانغ يي، إلى المنطقة في الأسبوع المقبل في زيارة ودية لكل من توغو وكوت ديفوار. وتأتي الزيارة استمرارا لتقليدنا الحميد الذي استمر على مدى السنوات الـ 34 الماضية، والمتمثل في أن أول زيارة خارجية يقوم بها وزير الخارجية الصيني في العام الجديد تكون إلى أفريقيا وهي تشكل جزءا من مساهمة الصين في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص سيماو والسيدة تيرو – بينوني على إحاطتيهما الثاقبتين اليوم.

ترحب مالطة بتقرير الأمين العام (S/2023/1075) وتعرب عن امتنانها للممثل الخاص سيماو ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على جهودهما في تعزيز العمليات الديمقراطية وتخفيف حدة الأزمات في منطقة تشهد تطورات.

نرحب بالانتخابات التي أجريت في نيجيريا وليبيريا وغينيا بيساو في عام 2023. ومن الجدير بالذكر أننا ننوه بزيادة تمثيل المرأة في المناصب السياسية والتي تشغل بالتعيين في بنن وسيراليون وكوت ديفوار، بعد إجراء الانتخابات مؤخرا فيها. واستشرافا لعام 2024، نتوقع إجراء انتخابات في السنغال وموريتانيا وغانا. وندعو إلى إجراء عمليات انتخابية حرة ونزيهة وشفافة تسمح لجميع المواطنين المؤهلين بالمشاركة كناخبين ومرشحين ومراقبين. وبالنسبة للبلدان الخاضعة لإدارة حكومة انتقالية، نحثها على الالتزام بخطط واقعية للانتقال والعودة إلى النظام الدستوري من دون تأخير. وعلى وجه التحديد، نكرر دعوتنا القوية للإفراج الفوري وغير المشروط عن رئيس النيجر محمد بازوم، ونؤيد سبيل المضي قدما المقترح في مؤتمر القمة العادي الرابع والستين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر 2023، من أجل استعادة النظام الدستوري في البلد. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد دعمنا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تحت الرئاسة الحالية لنيجيريا وهي تواصل دعم المساءلة، بينما تقدم المشورة الفنية والدعم للعمليات الانتقالية.

إن الوضع الإنساني المتردي، الذي يتفاقم بسبب مسببات النزاع الأخرى، مثل عدم الاستقرار السياسي والتطرف المصحوب بالعنف

وتغير المناخ، يتطلب اهتمامنا العاجل. إن ما نتج عنه من تشريد السكان على نطاق واسع في المنطقة يبعث على القلق البالغ. ونشيد بالعاملين في مجال المساعدات الإنسانية والصحفيين الذين قتلوا في المنطقة، فضلا عن أولئك الذين يثابرون على الرغم من التحديات التي لا هوادة فيها، بما في ذلك بسبب تقلص الحيز المدني. ونكرر دعوتنا إلى تعزيز حماية أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة، ولا سيما النساء والفتيات اللائي يواجهن العنف الجنسي والجنساني، والأطفال، الذين يواجهون تزايد مخاطر التجنيد، وسوء التغذية الحاد الوخيم، والافتقار إلى التعليم، بسبب إغلاق المدارس، والنزاع المسلح. ومالطة، بوصفها من الموقعين على بيان التعهدات المشتركة المتعلقة بالمناخ والسلام والأمن، تسلم بالدور المحوري لتقييمات المخاطر والتدابير الوقائية في التصدي للآثار السلبية للمناخ في المنطقة. ونؤيد تأييدا تاما تلك الركيزة في عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ونشجع على زيادة التعاون مع المنتديات دون الإقليمية ذات الصلة.

وتود مالطة أن تغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على الحالة في مالي، لا سيما بعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بناء على طلب الحكومة الانتقالية في مالي. يجب على المجتمع الدولي أن يواصل القيام بدوره في دعم وحماية رفاه الشعب المالي، حيث يشهد البلد تصاعدا في الهجمات الإرهابية والأعمال العدائية فيما بين الأطراف في اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وندعو الحكومة الانتقالية إلى المشاركة علنا مع منظومة الأمم المتحدة وتحديد دور جديد لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وفريق الأمم المتحدة القطري في نقل مهام البعثة.

وفي الختام، تؤمن مالطة بقوة تحويل التحديات إلى فرص في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وهي منطقة تنطوي على إمكانات كبيرة. ولهذا السبب، تؤيد مالطة زيادة التقارير التي يقدمها الأمين العام، والتي تكملها إحاطات لمجلس الأمن بشأن التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه المنطقة. ينبغي لهدفنا الجماعي المتمثل في التغلب على التحديات أن يؤدي أيضا بأعضاء المجلس إلى اعتماد مشروع البيان الرئاسي المعلق في إطار هذا البند.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للممثل الخاص للأمين العام سيماو والسيدة تيرو – بينوني على إحاطتيهما.

أود أن أدلي بأربع نقاط – بشأن الأمن والديمقراطية وتغير المناخ والاحتياجات الإنسانية.

أولا، كما سمعنا، فإن الأمن يتدهور في جميع أنحاء منطقة الساحل. وتشعر المملكة المتحدة بقلق خاص إزاء الحالة في مالي، حيث يضطلع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بدور حاسم بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونشجع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من خلال مساعيه الحميدة، على المساعدة في إعادة جميع الموقعين على اتفاق الجزائر لعام 2015 إلى طاولة المفاوضات. وترحب المملكة المتحدة بإسهامات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الأمن الإقليمي وتؤيد إمكانات مبادرة أكرا. كما أننا على استعداد لدعم المنطقة والأمم المتحدة في مؤتمر القمة الأفريقي المقبل لمكافحة الإرهاب. ونؤكد من جديد أن التحديات الأمنية في المنطقة تتفاقم بسبب الفوضى المزعزعة للاستقرار التي تمارسها مجموعة فاغنر المرتزقة الروسية.

ثانيا، تتعرض الديمقراطية لضغوط. ويستمر تعثر الجداول الزمنية لإعادة تشكيل حكومات دستورية في مالي وبوركينا فاسو وغينيا. ونردد نداءات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للعودة إلى النظام الدستوري، ونشجع على إعادة الالتزام بالجداول الزمنية للعمليات الانتقالية. وندعو النيجر إلى الاتفاق على جدول زمني للمرحلة الانتقالية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونحث على الالتزام بعملية انتقالية شاملة للجميع وشفافة في تشاد. وتهنئ المملكة المتحدة ليبريا على الانتقال السلمي للسلطة فيها مؤخرا وترحب بدور لجنة بناء السلام في دعم العملية. ونحث على مضاعفة الجهود بشأن العمل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لمنع التوترات المتصلة بالانتخابات.

ثالثا، لقد أقر مجلس الأمن بالآثار السلبية لتغير المناخ على الأمن والاستقرار في المنطقة. ونرحب بعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في سياق العلاقة بين المناخ والأمن. تدعم المملكة المتحدة العمل في المنطقة لبناء قدرة الفئات الأكثر عرضة لتغير المناخ على الصمود.

رابعا، لا تزال الحالة الإنسانية مزرية. منذ عام 2019، دعمت مساعدات المملكة المتحدة أكثر من 15 مليون شخص في منطقة الساحل بالمساعدات المنقذة للحياة، لكن الاحتياجات الإنسانية لا تزال غير ملباة. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ومن دون عوائق.

ختاما، في ضوء التحديات الإقليمية التي طرحناها جميعا اليوم، ينبغي أن نجدد التزامنا بعمل أوثق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمنظمات الإقليمية. ونشارك الآخرين في الدعوة إلى وضع مشروع بيان رئاسي يعبر عن ذلك الالتزام.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام سيماو والسيدة تيرو – بينوني على إحاطتيهما وأفكارهما الثاقبة. وأود أن أعرب عن دعم بلدي القاطع لعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونرحب ترحيبا خاصا بالمساعي الحميدة للممثل الخاص في جميع أنحاء المنطقة. لقد أثبت عمل المكتب في منع نشوب النزاعات والوساطة والدعوة أنه أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وأود أن أفكر مليا في بعض العناصر الهامة التي شدد عليها مقدما الإحاطتين اليوم.

أولا، فيما يتعلق بأهمية الديمقراطية، فإن قصتنا الخاصة بالانتقال إلى مجتمع ديمقراطي ترشد فهمنا للتحديات التي يواجهها شركاؤنا في غرب أفريقيا في جهودهم لتوطيد العمليات الديمقراطية. لكن تجربتنا أيضا هي التي تشهد على مدى تكامل دعم الشركاء الإقليميين والدوليين لضمان نجاح الطريق إلى الانتقال. والتنسيق الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان التي تمر بعمليات انتقالية أمر حاسم الأهمية للعودة في الوقت المناسب إلى النظام الدستوري امتثالا للالتزامات المتفق عليها.

وينبغي أن يعزى قدر كبير من الحذر إلى تقلص الحيز المدني والسياسي في بعض أجزاء المنطقة. إن إعطاء أصوات لجميع شرائح المجتمع أمر أساسي لبناء الثقة اللازمة للحفاظ على السلام. ونشجع الحكومات والأحزاب السياسية في المنطقة على تبني حوار سياسي شامل للجميع، بمشاركة كاملة ومتساوية وآمنة ومجدية للنساء والشباب. ونقدر رؤى الممثل الخاص بشأن الممارسات الجيدة في كوت ديفوار وسيراليون ونشيد بمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على عمله بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمليات الانتخابية وتنفيذ قرارات المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن في المنطقة.

ثانيا، فيما يتعلق بانعدام الأمن في منطقة الساحل، فإن المستويات غير المسبوقة من انعدام الأمن وعدم الاستقرار، التي تفاقمت بسبب تهديد الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة والعنف القبلي، تشكل مصدر قلق كبير لنا. ومع انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من الضروري أن ينظر المجلس في تعزيز جهود الأمم المتحدة من خلال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وفريق الأمم المتحدة القطري. ليس الوقت الآن مناسباً لتجاهل المنطقة، بل هو الوقت المناسب للاستثمار في الوقاية وبناء السلام وتحقيق الاستقرار الإقليمي. ونتفق مع مقدمي الإحاطات على أن جهود مكافحة الإرهاب يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع الاستثمارات الطويلة الأجل في المجتمعات والمؤسسات القادرة على الصمود. وتدين سلوفينيا انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في عمليات مكافحة الإرهاب وتدعو إلى التحقيق مع جميع الجهات الفاعلة المعنية ومساءلتها. وبغية المساعدة على منع امتداد انعدام الأمن من منطقة الساحل إلى الدول الساحلية، وهو ما سمعنا عنه اليوم أيضاً من مقدمي الإحاطات، أطلق

الاتحاد الأوروبي مبادرة جديدة للأمن والدفاع دعماً لبلدان خليج غينيا. ونقرّ أيضاً بترابط الحالة الأمنية في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل.

ثالثاً، يؤدي العنف وآثار تغير المناخ إلى الافتقار الشديد للأمن الغذائي والمائي، والأمراض المنقولة بالمياه، والنزوح القسري، وتعميق الأزمة الإنسانية لملايين الناس في وسط منطقة الساحل. وتشعر سلوفينيا بالجزع إزاء أثر هذه النزاعات على تجنيد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة، واختطاف الفتيات، وإغلاق المدارس، والعنف الجنسي والجنساني. تحتاج المنطقة على وجه الاستعجال إلى زيادة اهتمامنا بأثر تغير المناخ على السلام والأمن. وقد أعيد التأكيد على هذه الحاجة في الإعلان التاريخي بشأن الأمن المناخي الذي اعتُمد مؤخراً في منتدى الساحل للمناخ والسلام والأمن في باماكو.

وهذا يقودني إلى آخر نقطة لي اليوم. تبين التجربة المكتسبة من المنطقة أن المشاركة الطويلة الأجل في الصلة بين الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام هي وحدها التي يمكن أن تؤدي إلى حلول دائمة، والتي يجب أن تكون متجذرة في الاستثمارات الحساسة للنزاعات في التنمية المستدامة والاحترام الذي لا يرقى إليه الشك لحقوق الإنسان وكرامته. وتنضم سلوفينيا إلى الأعضاء الآخرين في الاعتراف بعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في ذلك الصدد، ونؤيد نداء الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن وغيانا من أجل مشروع بيان رئاسي جديد يظهر دعم المجلس للمنطقة ولجهود فريق السيد سيماو.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثل الخاص سانتوس سيماو والسيدة تيرو – بينوني على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات هذا الصباح. كما أود أن أشكر الأمانة العامة على التقرير المفصل عن آخر التطورات في المنطقة (S/2023/1075).

وأود أن أتطرّق بإيجاز إلى ثلاث نقاط رئيسية: المؤسسات، والأمن، والعواقب الإنسانية لانعدام الأمن.

أولاً، تعتقد إكوادور أن المؤسسات المتينة والمستقرة حاسمة لتحسين الظروف المعيشية للسكان والتصدي بفعالية للأسباب الجذرية للعنف. وفي السنوات الأخيرة، ازداد انهيار النظام الدستوري سوءاً في المنطقة، وتقلص الحيز المدني والسياسي، دون أي تراجع في العنف أو أي تحسن في الظروف المعيشية. ومن الواضح أن عدم الاستقرار يضرّ بالأمن والتنمية. وندين أي محاولة لزعزعة النظام الدستوري، ولا سيما الانقلاب الذي وقع في النيجر في تموز/يوليه 2023. ونضم صوتنا إلى أصوات الذين دعوا إلى العودة السريعة إلى النظام الديمقراطي. وتهنئ إكوادور الخطوات الهامة التي اتخذت نحو توطيد عملياتها ومؤسساتها الديمقراطية بإجراء انتخابات سلمية في الأشهر الأخيرة، ولا سيما كوت ديفوار وليبريا. وعلاوة على ذلك، تقدر إكوادور وتدعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستعادة النظام الدستوري في بوركينا فاسو وغينيا ومالي والنيجر. ويجب أن نكرر دعوتنا إلى الوفاء بالالتزامات المتفق عليها واحترام الأطر الزمنية المحددة.

ثانياً، فيما يتعلق بالأمن، نتابع بقلق استمرار تدهور الحالة الأمنية في وسط منطقة الساحل، ولا سيما في بوركينا فاسو والنيجر ومالي، واستمرار خطر انتشار العنف الإرهابي إلى الجنوب. وتكرر إكوادور إدانتها القاطعة لجميع أعمال الإرهاب وتضامنها مع ضحايا العنف، بينما تذكر بأنه يجب على الدول أن تحترم دائماً، في مكافحتها تلك الأعمال، القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان. يكتسي دور مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في المنطقة أهمية حيوية. لذلك، في حالة مالي، ندعو مجلس الأمن إلى مواصلة التنسيق مع تلك الهيئة الإقليمية بشأن الحالة في البلد حالما تنجز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي عملها. إن حل مبادرات مثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أمر مثير للقلق. إن الإرهاب آفة تتجاوز الحدود وتتطلب بالتالي تعاوناً دولياً، ولهذا السبب نقدّر الجهود المبذولة في ذلك الصدد. ومن الضروري أيضاً مواصلة الجهود الرامية إلى صون الأمن البحري في خليج غينيا.

ثالثاً وأخيراً، أود أن أذكر العواقب الإنسانية لانعدام الأمن. في جميع سياقات العنف، تتأثر أكثر القطاعات ضعفاً بشكل غير متناسب – النساء والشباب والأطفال والمسنون. والوضع في منطقة الساحل

ليس استثناء. ومما يثير القلق بشكل خاص عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية الذي وصل إلى 6,1 مليون شخص في عام 2023 – بزيادة قدرها 24 في المائة مقارنة بعام 2022. وتؤكد إكوادور من جديد دعمها لعمل الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، مما يجعل من الممكن تخفيف الاحتياجات الإنسانية ويؤدي دوراً رئيسياً في التنسيق مع الحكومات، مع مراعاة مبدأ الملكية الوطنية على جميع المستويات دائماً. والعمل المشترك لبلدان المنطقة ضروري لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف، وبالتالي وقف الحلقة المفرغة للسخط، والتحرك نحو التنمية وبناء السلام المستدام.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الممثل الخاص سيماو على إحاطته بشأن الحالة الراهنة في المنطقة وأنشطة مكتبه في العام الماضي. كما تابعنا عن كثب ملاحظات السيدة تيرو – بينوني.

إن الحالة في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى لا تتحسن. وهذا، أولاً وقبل كل شيء، بسبب التهديد الإرهابي المتزايد. إن القدرة القتالية المتزايدة لتنظيم الدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا تعقّد الوضع الأمني في بلدان حوض بحيرة تشاد. ولا يزال الوضع متوتراً في شمال شرق نيجيريا وفي تشاد، حيث لا يتعين على السلطات معالجة مشاكل مكافحة الجهاديين وحسب بل أيضاً التعامل مع العديد من اللاجئين من السودان المجاور وقضاياهم الداخلية. وتقوم المنظمات الإرهابية في منطقة الساحل بتوسيع منطقة عملياتها تدريجياً باتجاه خليج غينيا، بما في ذلك بنن وكوت ديفوار وتوغو.

ولا تزال المناطق الحدودية لمالي وبوركينا فاسو والنيجر، الواقعة في ما يسمى مثلث ليبتاكو – غورما، بؤرة للتوترات. وأصبح الجهاديون من تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين أكثر نشاطاً. في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، حاول تشكيل كبير من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين الاستيلاء على قرية في جيبو، في شمال بوركينا فاسو. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر 2023، شن مقاتلون من كلا التنظيمين هجوماً منسّقاً على الحاميات العسكرية في أربع بلدات مالية في المناطق الشرقية والوسطى.

يتطلب تحقيق الاستقرار الطويل الأجل الدعم الجماعي من المجتمع الدولي لمالي وبوركينا فاسو والنيجر التي هي في طليعة مكافحة الجماعات الإرهابية الأفاريقية. ونرحّب بجهودهم المنسقة الرامية إلى مكافحة الإرهابيين. ونعتقد أن من المدمر أن تستمر الأطراف الفاعلة الخارجية في محاولة الإطاحة بالقيادة الانتقالية غير المرغوب فيها لتلك البلدان، بما في ذلك من خلال استخدام النفوذ في المنطقة. ومن المهم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تقيم حواراً مع الدول الثلاث وأن تتغلب على التناقضات الداخلية وأن تتصدى للتهديدات المشتركة في المنطقة. ونأمل أن يؤدي رفع الجماعة لحظر السفر المفروض على سلطات دول منطقة الساحل الثلاث في نهاية المطاف إلى إقامة التعاون الذي طال انتظاره في المنطقة من دون استخدام الإنذارات النهائية والجزاءات. ونشعر بالجزع بشكل خاص إزاء الحالة الإنسانية في النيجر ونعتقد أن استعادة الروابط الاقتصادية أمر هام لسكان البلد نفسه ولجيرانه في المنطقة على حد سواء.

ونرى أن الدور الرئيسي في صون السلام والأمن في منطقة الساحل والصحراء ينبغي أن تضطلع به دول المنطقة نفسها. وفي هذا السياق، نعتقد أن سياسة التكامل الشامل التي اعتمدتها سلطات مالي وبوركينا فاسو والنيجر لها ما يبررها؛ ومن العناصر الهامة في تلك السياسة إبرام اتفاق بين تلك الدول بشأن الالتزامات الأمنية المتبادلة في 16 أيلول/سبتمبر 2023. وقد بدأ التعاون المتزايد بين دول الساحل الثلاث يحقق بالفعل نتائج إيجابية. فقواتها المسلحة تنفذ عمليات مشتركة فعالة لمكافحة الإرهاب. وبالنسبة لمالي، فإن استعادة السيطرة على مدينة كيدال كانت حدثا تاريخيا. وحقق جيش مالي تلك النتيجة في السياق الصعب المتمثل في تصفية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وحل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وفي الوقت نفسه، من المهم أن تتقيد السلطات الانتقالية في بوركينا فاسو وغينيا ومالي بالتزاماتها بالامتثال للأطر الزمنية المتفق

عليها للعودة إلى النظام الدستوري. ومع ذلك، فإننا نتفهم الحاجة لتأجيل الانتخابات في مالي لأسباب فنية، من أوائل عام 2024 إلى تاريخ لاحق. ونلاحظ الجهود التي تبذلها باماكو لإجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية واعتماد دستور جديد.

ويجب أن يجري الانتهاء من الفترة الانتقالية في هذه الدول دون فرض وصفات أجنبية ويجب أن يستند إلى تقييمات رصينة وواقعية للحالة. وتلك هي المبادئ التي يسترشد بها بلدنا في تقديم المساعدة الثنائية لمن يحتاجون إليها. ونعتقد أنه ليس من الضروري إعداد تقارير إضافية عن الحالة في منطقة الساحل أو في فرادى بلدانها. ونرى أن تقارير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تغطي بما فيه الكفاية مشاكل المنطقة في هذه المرحلة. ونؤيد أنشطة المكتب في هذا الصدد.

ومن جانبنا، سنواصل تقديم إسهامات بناءة في جهود المجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء. وسنواصل تقديم المساعدة إلى دول الساحل على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، بما في ذلك في مجالات تعزيز القدرات العسكرية للقوات المسلحة الوطنية وتدريب الأفراد العسكريين وأفراد إنفاذ القانون وتقديم المعونة الإنسانية.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام سيماو والسيدة تيرو – بينوني على إحاطتيهما.

تشيد اليابان بالعمل المتواصل الجدير بالثناء الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وبينما نرى استمرار التحديات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فإن المساعي الحميدة لمكتب الأمم المتحدة وعمله في النهوض بالتعاون الإقليمي وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني لا تزال مهمة كما كانت دائما. وفي هذا الصدد، حان الوقت لكي يتكلم مجلس الأمن بصوت واحد لدعم مهمة مكتب الأمم المتحدة من خلال اعتماد مشروع بيان رئاسي.

ومن أجل السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة، تشدد اليابان مرة أخرى على الأهمية المحورية للديمقراطية والحكم الرشيد. ونرحب ببعض التطورات السياسية الإيجابية في المنطقة، بما في ذلك إجراء انتخابات سلمية في ليبريا. وفي الوقت نفسه، لا تزال المنطقة تشهد تصاعد التوترات السياسية وتقلص الحيز المدني والسياسي وعدم الاستقرار، مثل استيلاء الجيش على السلطة في النيجر في تموز/يوليه الماضي. والعودة السريعة في الوقت المناسب إلى النظام الدستوري في بوركينا فاسو وغينيا ومالي والنيجر أمر محوري، وتشجع اليابان مكتب الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على المساعدة في ذلك المسعى.

يبعث استمرار تدهور الحالة الأمنية في المنطقة على القلق الشديد، شأنه في ذلك شأن الآثار غير المباشرة لذلك في الدول المطلة على خليج غينيا. وتلاحظ اليابان مع القلق تصاعد الصدامات والعنف في مالي وأثر ذلك على المدنيين في أعقاب انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وفي سياق مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، تشيد اليابان بالجهود المتضافرة التي يبذلها الشركاء الإقليميون، بما في ذلك من خلال مبادرة أكرا والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات. وإذ أكملت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة انسحابها، تغتنم اليابان هذه الفرصة للإشادة بالتفاني الذي أبدته قيادتها وموظفوها خلال العقد المنقضي.

ويؤدي استمرار انعدام الأمن إلى تفاقم حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية المتردية أصلا. وتأسف اليابان لإغلاق العديد من المستشفيات والمدارس. وإغلاق هذه الأخيرة لا يسلب الأطفال حقهم في التعليم فحسب، بل يتركهم عرضة للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة وللاستغلال الجنسي. ويجب علينا أيضا أن نعالج الآثار الضارة لتغير المناخ والتدهور البيئي اللذين يضاعفان من أوجه الضعف القائمة.

وفي سياق التصدي للتحديات المتزايدة والمتعمقة التي تواجهها المنطقة، من الضروري اعتماد نهج يقوم على الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. والشمول أمر أساسي أيضا لأنه يتيح إسماع أصوات مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك النساء والشباب، وهم الأكثر تضررا. وستواصل اليابان، من جانبها، دعم المنطقة، واضعة الأمن البشري في صميم جهودنا.

أخيرا، نظرا لانسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والإعلان عن قرار حل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من المتوقع أن تتاح للمجلس فرص أقل لمناقشة منطقة الساحل. غير أنه وبالنظر إلى التحديات التي تواجهها المنطقة، فإن الوقت ليس مناسبا الآن كي يقلل المجلس من اهتمامه ويحد من دوره، بل يتعين عليه مواصلة انخراطه النشط. وتقف اليابان على أهبة الاستعداد للعمل بشكل بناء مع زملائنا أعضاء المجلس لإيجاد أفضل السبل للمضي قدما.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أشكر الممثل الخاص والسيدة تيرو – بينوني على إحاطتيهما.

واجه غرب أفريقيا ومنطقة الساحل عددا من التحديات خلال العام المنقضي، بما في ذلك الأزمات السياسية وانهيار النظام الدستوري في النيجر ومغادرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في ظل ظروف صعبة بعد وجود دام 10 سنوات. وتهتم فرنسا اهتماما خاصا بالفئات السكانية التي أصبحت ضعيفة بسبب تلك الحالات، ولا سيما بأوضاع 26 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية.

ومع ذلك، حدثت بعض التطورات الإيجابية، لا سيما في كوت ديفوار وليبريا، حيث أجريت الانتخابات بطريقة شفافة وسلمية وشاملة للجميع، مع زيادة كبيرة في مشاركة المرأة. وفي غامبيا، بُذلت جهود لإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة والتعويضات.

وتشيد فرنسا بتعبئة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لجهودها، حيث تعمل بلا كلل لتعزيز الديمقراطية والعودة إلى النظام الدستوري في جميع البلدان التي تقوضت فيها. ونشجع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على مواصلة عمله لدعم المنظمات الإقليمية الرامية في تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

ينبغي ألا تعمينا الأوضاع السياسية الوطنية عن التهديدات الشاملة التي لا تزال تؤثر على غرب أفريقيا. وأود أن أخص بالذكر الإرهاب وانعدام الأمن البحري وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ – وهي تحديات يجب أن نتصدى لها جماعيا. ويشهد على ذلك الإعلان الذي أصدره أعضاء المجلس الذين وقعوا على التعهد المتعلق بالمناخ والسلام والأمن في بداية هذه الجلسة.

وفيما يتعلق بجميع تلك الجوانب، ستواصل فرنسا التعاون مع الأطراف الفاعلة الإقليمية الراغبة في القيام بذلك في إطار من احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وستستمر في دعوة المجلس إلى إبقاء المسألة قيد نظره.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 11/40.